

التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية

الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس -

Electronic tax declaration as a modern technology to activate the Algerian tax control system –a field study at souk ahras tax center-

سهام عباد*¹، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمين جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر، s.abbad@univ-soukahras.dz

صلاح الدين سولام²، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمين جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر، salahsoualem@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/01 تاريخ قبول المقال: 2022/03/10 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص

تهدف الدراسة لمعرفة مدى مساهمة استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية حديثة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام الرقابة الجبائية، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة من موظفي مركز الضرائب لولاية سوق أهراس، وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS²² ومنهج تحليل المضمون توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على التصريح الضريبي الإلكتروني يساهم في تفعيل نظام الرقابة الجبائية وتم التأكد من وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني وزيادة فعالية نظام الرقابة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: التصريح الضريبي الإلكتروني، الرقابة الجبائية، نظام الرقابة الجبائية.

Abstract

The study aims to find out the contribution of using the electronic tax declaration as a modern input that depends on information and communication technology in activating the tax control system, To achieve this objective a questionnaire was distributed to a sample of employees in Souk Ahras tax center, by using the statistical analysis program spss²² and the content analysis method, the study concluded that reliance on the electronic tax declaration contributes to activating the tax control system, and it was confirmed that there is a positive and statistically significant correlation between Using the electronic tax declaration and increasing the effectiveness of the tax control system.

* سهام عباد.

Key words : electronic tax declaration, tax control, tax control system.

المقدمة

دفع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإدارات العمومية في جميع الدول للتوجه نحو استخدامها في تقديم الخدمات للمواطنين، والإدارة الضريبية بصفتها إدارة عامة تهتم بكل ما يخص الضريبة من تحديد وعائها ومعدلها وكذلك تحصيلها والرقابة عليها وفق نظام رقابة جبائية يعتمد على مجموعة من التحقيقات الجبائية، ويتم تطبيقه على مراحل بداية بالرقابة الشكلية التي تهتم بمراقبة تصريحات المكلفين المودعة على مستوى مصالح الإدارة الضريبية من حيث الشكل وضمان خلوها من الأخطاء المادية، بالتالي فهي أمام تحدي إدخال الأساليب المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة في عملها للرفع من فعالية نظام الرقابة الجبائية وزيادة قدرته على محاربة الغش والتهرب الضريبيين.

ولعل أهمها هو: التصريح الضريبي الإلكتروني الذي يتيح للمكلف بالضريبة إمكانية التصريح بمداخيله ونشاطه عن بعد دون التنقل للمصالح الضريبية عن طريق استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت.

من هنا تبرز معالم إشكالية الدراسة التي يمكن طرحها في السؤال التالي:

هل يساهم استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني في تفعيل نظام الرقابة الجبائية بمركز الضرائب سوق أهراس؟

وكإجابة مبدئية على إشكالية الدراسة نضع الفرضية التالية:

الاعتماد على التصريح الضريبي الإلكتروني يساهم في تفعيل نظام الرقابة الجبائية بمركز الضرائب سوق أهراس، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني وزيادة فعالية نظام الرقابة الجبائية عند مستوى معنوية 0,05.

على غرار اختبار الفرضية المبدئية والوصول لإجابة عن إشكالية الدراسة نهدف كذلك للتعرف على ماهية التصريح الإلكتروني وفق النظام الضريبي الجزائري وخطوات القيام به، وتوضيح مفهوم نظام الرقابة الجبائية ومختلف مكوناته إضافة إلى تحديد أثر استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني على نظام الرقابة الجبائية.

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة اعتمدنا في إعدادها على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتصريح الضريبي الإلكتروني وكذا نظام الرقابة الجبائية، ومنهج تحليل المضمون والمنهج الإحصائي في استخراج العلاقة بين متغيري الدراسة كما تمت الاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع المعلومات واختبار الفرضيات وفق آراء عينة الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

من المعروف عن النظام الضريبي الجزائري أنه نظام تصريحي يعتمد بالدرجة الأولى على تصريح المكلف بالضريبة بمداخله ومعاملاته وفق طبيعة النشاط الذي يقوم به، حيث تقع على عاتقه مسؤولية تحديد الوعاء الخاضع للضريبة لذا يجب على كل مكلف بالضريبة الالتزام بتقديم تصريحه الضريبي للمصالح الضريبية في الآجال القانونية المحددة وحسب الشروط المنصوص عليها في القوانين الضريبية. وكتقنية جديدة أدخلتها الإدارة الضريبية الجزائرية على غرار مختلف دول العالم في إطار تحسين أدائها والارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين وتشجيعهم على الالتزام الطوعي لأداء واجباتها الضريبية نجد التصريح الضريبي الإلكتروني كبديل للتصريح الورقي وبهذا يصبح نظام الرقابة الجبائية ينطلق من الرقابة الآلية للتصريحات الضريبية الإلكترونية للمكلفين ويعتمد على مخرجاتها في تحديد الملفات التي ستتم برمجتها للخضوع للرقابة الجبائية المعقدة. وستتعرف من خلال هذا المبحث على ماهية كل من التصريح الضريبي الإلكتروني ونظام الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: ماهية التصريح الضريبي الإلكتروني

تقوم إدارة الضرائب الجزائرية بتنفيذ برنامج تحديث يتم فيه التخطيط لإصلاح شامل لهيكلها وطريقة عملها لمواجهة التحديات التكنولوجية وعلى رأسها الإدارة الإلكترونية وكخطوة أولى لبداية التحول نحو الإدارة الإلكترونية تم إدخال التصريح الضريبي الإلكتروني حيز الخدمة.

أولاً: مفهوم التصريح الضريبي الإلكتروني

قبل التطرق لمفهوم التصريح الإلكتروني لا بد من تعريف التصريح الضريبي أولاً

1. تعريف التصريح الضريبي

التصريح الضريبي هو وسيلة قانونية أقرها المشرع الضريبي يهدف من خلالها لإشراك المكلف بالضريبة في عملية تحديد الوعاء الضريبي الذي يتم على أساسه احتساب قيمة الضريبة، ويمكن تعريفه على أنه: إلزام إداري يتمثل في مشاركة المكلف بالضريبة في تحديد وضعيته ومساهمته الضريبية من خلال المعطيات والمعلومات المتضمنة في تصريح تضعه إدارة الضرائب رهن إشارة دافع الضريبة الذي يملأه ويوقعه ويودعه في الآجال المحددة قانوناً.¹

¹ مفتاح كريم، خصوصية الإثبات في المادة الجبائية، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط، 2016، ص 56.

ويتم التصريح الضريبي عن طريق تقديم المكلف بالضريبة بنفسه تصريح في موعد يحدده القانون ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة بصورة عامة مع افتراض حسن النية وأمانة المكلف بالضريبة باعتباره أقدر شخص يعرف مقدار دخله على نحو صحيح.² من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن التصريح الضريبي هو تلك الوثيقة القانونية (المتتملة في مختلف النماذج الورقية الموجودة على مستوى الإدارة الضريبية) التي تربط المكلف بالضريبة بمختلف مصالح الإدارة الضريبية وتتضمن كافة البيانات المتعلقة بشخص المكلف ونشاطه والمداخيل المتأتية من هذا النشاط.

2. تعريف التصريح الضريبي الإلكتروني

ينطبق تعريف التصريح الضريبي الورقي على التصريح الضريبي الإلكتروني، والاختلاف بينهما يتمثل في: الطريقة المتبعة في تقديم كل منهما حيث يعتمد المكلف بالضريبة في تقديمه للتصريح الضريبي الإلكتروني على التقنيات الحديثة للإعلام الآلي المتمثلة في جهاز الحاسوب المزود بالإنترنت. بالتالي يمكن تعريف التصريح الضريبي الإلكتروني بأنه آلية رقمية تسهل على المكلف بالضريبة عملية اكتتاب وإيداع تصريحاته الضريبة دون التنقل لمقر الإدارة الضريبة.

من خلال التعريف السابق تتضح مميزات التصريح الضريبي الإلكتروني ونذكر منها:

- * إمكانية تقديمه في أي وقت خلال ساعات عمل الإدارة الضريبية أو خارجها طيلة أيام الأسبوع؛
- * القيام به لا يستدعي التنقل إلى أماكن تواجد الإدارة الضريبة فالمكلف بإمكانه تقديم تصريحه دون التحرك من أمام حاسوبه؛
- * توفير تكاليف طباعة نماذج التصريحات الورقية؛
- * الإطلاع اللحظي على التصريحات المودعة من طرف المكلف.

ثانياً: الانخراط في خدمة التصريح الإلكتروني

على المكلف بالضريبة الراغب في استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني بهدف إقامة علاقة تعاقدية بينه وبين المديرية العامة للضرائب، ويتم تجديده سنوياً بشكل ضمني إلا في حالة إنهائه من أحد الطرفين وبمر الانخراط في خدمة التصريح الضريبي الإلكتروني عبر مراحل نذكرها في ما يلي

1. تكوين ملف الانخراط

² محرز محمد عباس، المدخل للجباية والضرائب، ITCIS؛ الجزائر، 2010، ص 120.

إن ملف الإنخراط متوفر ويمكن الإطلاع عليه وتحميله بكل حرية من خلال موقع المديرية العامة للضرائب ويتضمن ما يلي:

- * استمارة طلب التسجيل مملوءة وممضاة من طرف المكلف؛
- * دفتر الأحكام العامة؛
- * كشف بيانات الهوية البنكية (RIB)؛
- * تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص لممضي استمارة التسجيل بالتصرف لحسابه إذا كان ممضي الاستمارة ليس ممثله القانوني.

2. إيداع ملف الإنخراط

بعد تشكيل الملف يأخذ المكلف بالضريبة موعد من اختياره عبر بوابة جبايتك أو مساهمتك من أجل إيداع ملف الإنخراط في خدمة التصريح الإلكتروني وذلك على مستوى مصلحة استقبال الهيئة التي يتبع لها (مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، المركز الجوازي للضرائب).

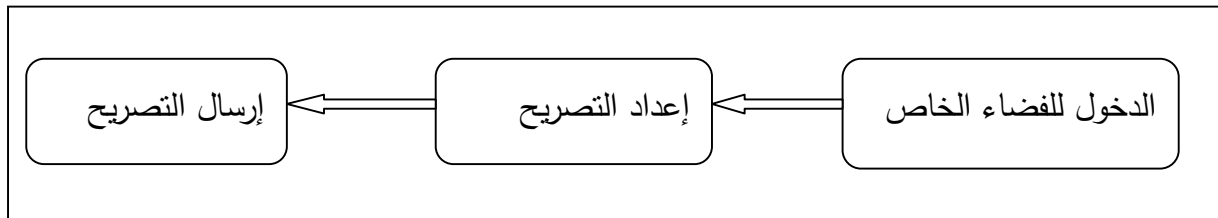
3. استقبال رمز الدخول في الفضاء الخاص

في يوم الإيداع يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق الرمز الخاص به للدخول في الفضاء الخاص من خلال بوابة التصريح الضريبي الإلكتروني، حيث يمكن للمكلف بالضريبة الولوج بهذا الرمز في المرة الأولى للدخول فقط ويتعين عليه تغييره فيما بعد إذ تتم دعوته آليا للقيام بذلك.

ثالثا: خطوات التصريح الضريبي الإلكتروني

بعد حصول المكلف على رمز الدخول يمكنه الدخول للفضاء الخاص به والبدء باستخدام خدمة التصريح الإلكتروني الذي يتم عبر خطوات يمكن توضيحها في الشكل التالي

الشكل 1: مراحل التصريح الضريبي الإلكتروني



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب،

https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/presentation.html#teledeclarer، تاريخ الإطلاع 2021/12/19،

نقدم شرحا موجزا لكل مرحلة كما يلي

1. الدخول للفضاء الخاص

يتم الدخول للفضاء الخاص عبر موقع المديرية العامة للضرائب في الجزء المخصص للتصريح الإلكتروني والمسمى: " خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين " أين يجد المكلف نفسه أمام بوابتين: "جبايتك" و"مساهمتك".

حيث إذا كان تابع لمديرية كبريات المؤسسات أو مركز الضرائب عليه أن يختار بوابة "جبايتك"، أما إذا كان تابع للمديريات الولائية للضرائب (الولايات التي لا تتوفر فيها مركز للضرائب) للمناطق: وهران شرق، وهران غرب، بومرداس، تيزي وزو، ورقلة، إليزي، تمنراست عليه أن يختار بوابة "مساهمتك". وفي الحالتين يطلب منه إدخال رمز الوصول المقدم له بعد إيداعه ملف الاشتراك في خدمة التصريح الضريبي الإلكتروني ويصبح بإمكانه الوصول إلى مجموعة من الخدمات وهي:

- * إدخال تصريح جديد؛
- * مراجعة التصريحات التي تم إدخالها؛
- * تصحيح التصريحات المعلقة؛
- * إرسال التصريح؛
- * تتبع حالة المدفوعات الخاصة به؛
- * عرض بيانات الاشتراك الخاصة به.

2. إعداد التصريح

بعد دخول المكلف للفضاء الخاص به عن طريق رمز الوصول الممنوح له يُعرض له نموذج مملوء مسبقا بمعلومات التعريف الخاصة به، ويُطلب منه تحديد فئات الضرائب التي يخضع لها وإكمال باقي الحقول المتعلقة ببيانات التصريح، ثم يقوم النظام بعمليات احتساب آلية للمبالغ الخاضعة للضريبة وكذلك قيمة كل ضريبة معلنة إضافة إلى إجمالي مبلغ التصريح، وفي هذه المرحلة توجد إمكانية تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله.

3. إرسال التصريح

يتم الإرسال عن طريق النقر على زر "إرسال" وبمجرد إرسال التصريح لا يمكن تعديله ويتم إصدار إشعار بالاستلام لضمان الاستلام الصحيح للتصريح.

المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابة الجبائية

بما أن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي يترك للمكلف بالضريبة زمام المبادرة للقيام بالخطوة الأولى ألا وهي: إثبات الضريبة وتحديد وعائها عن طريق التصريح الضريبي بمختلف أشكال دخله وأرباحه الخاضعة للضريبة مع افتراض حسن نيته، لكن بالمقابل منح المشرع للإدارة الضريبية مجموعة من الصلاحيات التي تخولها للقيام بمراقبة تصريحات المكلفين للتأكد من صحتها وصدقها وضمن عدم قيامهم بأي ممارسات تديسية هدفها التهرب من دفع الضرائب الواقعة على عاتقهم، حيث يتوجب على الإدارة الضريبية كشف محاولات التهرب الضريبي والتصدي لها وهذا عن طريق نظام الرقابة الجبائية الذي سنتعرف عليه في هذا المطلب.

أولاً: مفهوم الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية هي نوع من أنواع الرقابة ويمكن تعريفها بأنها: السلطة الممنوحة لإدارة الضرائب لضمان احترام المكلفين بالضريبة لالتزاماتهم الضريبية، وللقيام بهذه المهمة تمتلك إدارة الضرائب العديد من التقنيات القانونية وسلطات الرقابة التي تهدف لاكتشاف النقائص ومحاربة الغش في الوقت نفسه.³ وهي أيضاً: تشخيص لمحتوى الكتابات المحاسبية بما يتلائم مع القانون الضريبي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة.⁴

بالتالي فإن الرقابة الجبائية تمثل وظيفة أساسية للإدارة الجبائية التي تعمل على مراقبة صحة التصريحات، وتحقيق أهداف الرقابة الجبائية المتمثلة في:⁵

1. الأهداف العامة: تنقسم إلى:

- **قمع التملص الجبائي:** حيث يجب أن تعمل الرقابة على اكتشاف الأشخاص المنحرفين عن دفع الضريبة سواء كانوا طبيعيين أو معنويين وتفعيل وضعيتهم في حال عدم الانتظام؛

³ فنيدس أحمد، الرقابة الجبائية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 26.

⁴ Hamini Ahmed , L'audit comptable et financier, édition Berté, Algérie , 2001, p 172.

⁵ عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي من خلال عملية الرقابة الجبائية على ضوء التشريع الجزائري والمقارن، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 22.

• **قمع التهرب الضريبي:** الرقابة الجبائية تعمل في هذا الإطار على تقويم سلوك هؤلاء الأشخاص باستعمال حق الرقابة الممنوح للإدارة الجبائية؛

• **حماية الموارد الجبائية لميزانية الدولة:** وهذا الهدف يمثل مؤشر لنجاح أو فشل الإدارة الجبائية في تحقيق المهمة المكلفة بها.

2. **الأهداف الخاصة:** وضعت الإدارة الجبائية عدد من الأهداف الخاصة أو المهنية للرقابة الجبائية وتتمثل في:

• التأكد من إيداع التصريحات الجبائية؛

• التحقق من دقة وصحة التصريحات المودعة من طرف المكلفين؛

• ضمان متابعة المكاسب الجبائية.

وتبقى الغاية المرجو الوصول إليها من خلال تحقيق أهداف الرقابة الجبائية العامة والخاصة هو

توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة.

ثانيا: مفهوم نظام الرقابة الجبائية

بعد توضيحنا لمفهوم الرقابة الجبائية كحق قانوني منحه المشرع للإدارة الضريبية من أجل التصدي

لمحاولات التهرب الضريبي والتأكد من صحة التصريحات الضريبية، ولتتمكن من القيام بالمهام الموكلة لها

تعتمد الإدارة الضريبية في عملها على نظام رقابة جبائية محدد وموضوع مسبقا من طرف المشرع الضريبي

ومدعم بقانون يسمى: قانون الإجراءات الجبائية كإطار تنظيمي لمختلف العمليات الرقابية يوضح مختلف

أشكال الرقابة الجبائية والأعوان المخولين للقيام بالتحقيقات الجبائية والصلاحيات الممنوحة لهم،

بالتالي يمكن القول أن نظام الرقابة الجبائية هو مجموعة الوسائل القانونية (حقوق الإدارة الضريبية)

والبشرية (الأعوان المحققين والمفتشين) والمادية (المصالح الضريبية) التي تعمل كلها في إطار ما يسمح به

النظام الضريبي وبما يتماشى مع السياسة الضريبية والأهداف المسطرة من طرف الدولة للحد من التهرب

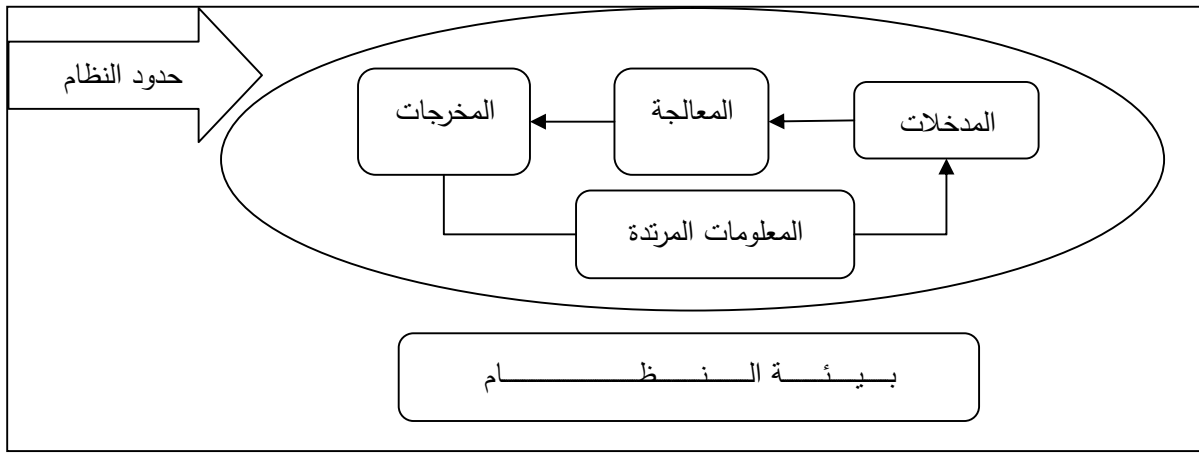
والغش الضريبي وتوفير أكبر إيرادات جبائية ممكنة لتمويل ميزانية الدولة والتخلص من التبعية للجباية

البيروقراطية.

ثالثا: مكونات نظام الرقابة الجبائية

يتكون أي نظام من مجموعة من العناصر هي: المدخلات، المعالجة والمخرجات بالإضافة إلى التغذية الراجعة ونظام الرقابة الجبائية كغيره من الأنظمة لا بد أن يتوفر على هذه العناصر ونوضحها في الشكل التالي

الشكل 2: عناصر نظام الرقابة الجبائية



المصدر: ابراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية "مدخل إداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص21.

من خلال الشكل يتضح أن نظام الرقابة الجبائية كغيره من الأنظمة يتكون من العناصر التالية:

1. المدخلات

وهي نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام، وتمثل الموارد اللازمة للنظام لكي يتمكن من القيام بالأنشطة المختلفة واللازمة لتحقيق أهدافه، وتتمثل مدخلات نظام الرقابة الجبائية في تصريحات المكلفين بالضريبة المودعة على مستوى مختلف المصالح الضريبية وما يرافقها من وثائق ثبوتية.

2. المعالجة

وتسمى أيضا العمليات التحويلية: حيث يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات وتتم المعالجة وفق نظام الرقابة الجبائية عن طريق عملية الرقابة الجبائية التي تتخذ أربع أشكال رئيسية تتمثل في:

- الرقابة العامة التي تسمى أيضا الرقابة الشاملة أو الداخلية لأنها تتم على مستوى الإدارة الضريبية؛
- الرقابة المعمقة ويطلق عليها أيضا الرقابة الخارجية لأنها تتم على مستوى أماكن ممارسة المكلفين لنشاطاتهم ويستدعي القيام بها مجموعة من التدخلات والزيارات الميدانية التي يقوم بها الأعوان المراقبين؛

• الرقابة المختلطة وهي تلك الرقابة التي تكون عن طريق التنسيق بين مديريات التجارة والجمارك وإدارة الضرائب لضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن أنشطة المكلفين.

إضافة إلى شكل آخر للرقابة الجبائية وهو الرقابة على المعاملات العقارية، وتمثل الرقابة العامة أول عملية رقابية تخضع لها تصريحات المكلفين وتتم عبر مرحلتين هما: الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق؛ حيث تختص الرقابة الشكلية بمراقبة التصريحات المودعة من طرف المكلفين، وهي: أول عملية تخضع لها التصريحات المكتتبه وتشمل جميع الإجراءات المتعلقة بتصحيح الأخطاء الكتابية والمادية في التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة إضافة إلى التأكد من صحة هويته ومكان إقامته،⁶ وعند استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني من المنتظر أن تتغير إجراءات الرقابة الشكلية لأن شكل التصريح سيتغير من ورقي إلى إلكتروني بالتالي تصبح الرقابة الشكلية تتم بطريقة آلية هي الأخرى.

3. المخرجات

تمثل ناتج عملية تحويل المدخلات وتتمثل مخرجات نظام الرقابة الجبائية في التقارير الصادرة عن الأعوان المحققين في نهاية العملية الرقابية.

4. المعلومات المرتدة

أو التغذية العكسية وهي معلومات عن كيفية استقبال النظم الأخرى لمخرجات النظام وردة فعلها تجاه هذه المخرجات، وهي بمثابة أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه وتتمثل في كيفية استقبال المكلفين لآراء الأعوان المحققين المتضمنة في التقارير وقد تكون على شكل اعتراض أو شكوى أو تظلم إداري وغيرها من الوسائل الممنوحة للمكلفين كضمانات في إطار القانون الضريبي.

5. حدود النظام

وهي بمثابة الغشاء الذي يحيط بالنظام ويفصله عن بيئته، والجدير بالذكر أن حدود النظام غير ثابتة فهي تتوقف على أهداف النظام واختلاف درجة تعقيده.

6. بيئة النظام

إن أي نظام لا يوجد بمعزل عن النظم الأخرى، تلك النظم تشكل ما يطلق عليه بيئة النظام، وتشمل بيئة النظام مصدرا لمدخلاته، كما أنها تتلقى مخرجاته، وتزداد احتمالات استمرار وبقاء النظام على قدرته على التكيف مع التغيرات البيئية.

⁶ Jean Pierre Casimir, Les signes extérieurs de revenu, librairie d'université, Paris, 1979, p 154.

المبحث الثاني: أثر استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني على نظام الرقابة الجبائية

تمثل التصريحات الضريبية للمكلفين مدخلات نظام الرقابة الجبائية حيث تخضع هذه التصريحات لعمليات رقابية بداية بالرقابة الشكلية كخطوة أولى للتأكد من صحتها وخلوها من الأخطاء المادية هذا بالنسبة للتصريحات الورقية وعند استبدالها بالتصريحات الإلكترونية سيحدث أثرا على نظام الرقابة الجبائية ولمعرفة هذا الأثر قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية سوق أهراس ونعرضها كما يلي

المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية سوق أهراس

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب الولائية، ويشكل مركز الضرائب المحور الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

* المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛

* المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي رقم أعمالها يفوق 30 مليون دج في السنة.

ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية:

أولا: في مجال الوعاء

* يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

* مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

ثانيا: في مجال التحصيل

* التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

* التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛

* ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

ثالثا: في مجال الرقابة

* البحث عن المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات؛

* إعداد وتنفيذ برامج التدخلات والمراقبة للمكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها.

رابعاً: في مجال المنازعات

- * دراسة ومعالجة الشكاوي؛
- * متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- * استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة.

خامساً: في مجال الاستقبال والإعلام

- * ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- * التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- * تنظيم وتسيير المواعيد؛
- * نشر المعلومات والمطبوعات الجبائية لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

لإعداد هذه الدراسة وجمع المعلومات اللازمة التي تمكننا من اختبار الفرضيات اعتمدنا على الاستبيان الذي تم تصميمه وفقاً لمتغيري الدراسة، حيث يتكون من قسمين أساسيين يمثل القسم الأول في البيانات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الرتبة الوظيفية والخبرة المهنية)، بينما يتعلق القسم الثاني بمحاور الدراسة وقد تم إعداد الاستبيان على أساس مقياس ليكارت الذي يتضمن خمس احتمالات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

أولاً: عينة الدراسة

قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة الدراسة التي شملت موظفي مركز الضرائب لولاية سوق أهراس حيث تم توزيع 30 استمارة يدا بيد وتمكننا من استرجاع 28 استمارة صالحة للتحليل والجدول الموالي يوضح هذا

الجدول 1: الاستثمارات الموزعة والمسترجعة

النسبة	العدد	
100 %	30	الاستثمارات الموزعة
93,33 %	28	الاستثمارات المسترجعة
100 %	28	الاستثمارات المعتمدة للتحليل

المصدر: من إعداد الباحثان.

ثانيا: صدق وثبات أداة الدراسة

صدق الاستبيان يعني: تمثيله بشكل جيد لعينة ومجتمع الدراسة أي أن الإجابات المتحصل عليها تمثل بدقة المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة، أما ثبات الاستبيان يعني: أنه في حالة إعادة توزيع هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع فإن النتائج تكون متقاربة مع نتائج العينة الأولى، ويتم اختبار ثبات الاستبيان باستعمال معامل ألفا كرونباخ أما الصدق فيتمثل الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يوضح كل منهما

الجدول 2: صدق وثبات الاستبيان

معامل الصدق	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور الاستبيان
0.894	0.801	9 عبارات	المحور الأول: التصريح الضريبي الإلكتروني كآلية لدعم نظام الرقابة الجبائية
0.811	0.658	8 عبارات	المحور الثاني: نظام الرقابة الجبائية في ظل استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني
0.887	0.788	17	الاستمارة ككل

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح بأن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول تساوي 0,801 بينما كانت قيمته بالنسبة للمحور الثاني هي 0,658، أما بالنسبة للاستمارة ككل فكانت قيمة ألفا كرونباخ هي 0,788 وهذا يدل على أن الاستبيان يمتاز بالثبات ويمكن الاعتماد على نتائجه، أما قيمة الجذر التربيعي للمعامل ألفا للاستمارة ككل هي 0,887 وهذا يعني أن الاستبيان يمتاز بالصدق.

ثالثا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يمكن توضيح خصائص المبحوثين الديمغرافية من خلال الجدول التالي

الجدول 3: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الخاصية	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	13	46.4
	أنثى	15	53.6
العمر	25 - 30 سنة	/	/
	31 - 40 سنة	7	25
	41 - 50 سنة	15	53.6
	51 - 60 سنة	6	21.4

60.7	17	ثانوي	المستوى التعليمي
39.3	11	ليسانس	
/	/	ماستر	
/	/	دراسات عليا	
/	/	تكوين مهني	
14.3	4	مراقب	الرتبة الوظيفية
7.1	2	مفتش	
17.9	5	مفتش رئيسي	
7.1	2	مفتش مركزي	
14.3	4	مفتش قسم	
10.7	3	عون معاينة	
28.6	8	أخرى	
7.1	2	5 - 10 سنوات	الخبرة المهنية
28.6	8	11 - 15 سنة	
7.1	2	16 - 20 سنة	
57.1	16	أكثر من 21 سنة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- غالبية الموظفين المبحوثين كانوا إناث بنسبة 53.6 % بتكرار 15، أما الذكور بلغ عددهم 13 بنسبة 46.4 %؛
- الفئة العمرية الأكثر تكرارا هي من 41 إلى 50 سنة بنسبة 53.6 % حيث بلغ عدد الموظفين في هذا العمر 15؛
- المستوى التعليمي الغالب على موظفي مركز الضرائب هو ثانوي بنسبة 60.7 % بتكرار 17 يليه مستوى ليسانس بتكرار 11 ونسبة 39.3 % مع غياب باقي المستويات التعليمية؛
- الرتبة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة تباينت بين مفتش رئيسي بتكرار 5 موظفين بنسبة 17.9 % تليها رتبة مراقب ومفتش قسم بنسبة 14.3 لكليهما وبتكرار 4 موظفين لكل رتبة، ثم رتبة عون معاينة بتكرار 3 موظفين بنسبة 10.7 % بينما رتبة مفتش ومفتش مركزي بلغت نسبة 7.1 % بتكرار موظفين لكل رتبة، كما نلاحظ وجود فئة "أخرى" والتي شملت: متصرف، عون مهني، رئيس

التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس

مصلحة المتابعات، رئيس مصلحة المحاسبة، أمين صندوق، قابض ضرائب، عون تقني ومهندسة في الإعلام الآلي بتكرار موظف واحد لكل رتبة وبلغت الفئة كلها نسبة 28.6%؛

- بخصوص الخبرة المهنية نلاحظ أن الفئة الأكثر تكرارا هي فئة الأكثر من 21 سنة بنسبة 57.1% بعدد 16 موظف وهذا يدل على الخبرة الطويلة لهؤلاء الموظفين في مجال الضرائب ويبرز اهتمام إدارة مركز الضرائب بعنصر الخبرة على حساب المستوى التعليمي.

رابعا: اتجاه إجابات أفراد العينة على محاور الدراسة

لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان المقسمة لمحورين اعتمدنا على بعض الاختبارات الإحصائية المتاحة عبر البرنامج الإحصائي spss وهي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1. المحور الأول: التصريح الضريبي الإلكتروني كآلية لدعم نظام الرقابة الجبائية

نلخصها في الجدول الموالي

الجدول 4: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
موافق بشدة	0.26227	4.9286	التصريح الضريبي الإلكتروني يخلص الإدارة الضريبية من المطبوعات الورقية للتصريحات الضريبية
موافق بشدة	0.31497	4.8929	التصريح الضريبي الإلكتروني يساعد على توفير المبالغ التي كانت تستعمل كتكاليف لطبع التصريحات الضريبية الورقية وإمكانية استعمالها لتغطية تكاليف أخرى على مستوى الإدارة الضريبية
موافق بشدة	0.39002	4.8214	التصريح الضريبي الإلكتروني يوفر فضاء لاستقبال المكلف بشكل آلي والإجابة على مختلف استفساراته
موافق بشدة	0.88117	4.4643	التصريح الضريبي الإلكتروني يرصد الأخطاء التي يرتكبها المكلف تلقائيا ويصححها
موافق بشدة	0.79266	4.4643	التصريح الضريبي الإلكتروني يضيف على المعلومات المقدمة من طرف المكلف الدقة والجودة ويساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة
موافق بشدة	0.49868	4.7857	التصريح الضريبي الإلكتروني يمكن إدارة الضرائب من إنشاء بنك معلومات خاص بالمكلفين
موافق بشدة	0.31497	4.8929	عند قيام المكلف بالتصريح إلكترونيا يمكنه الحصول على وصل باستلام الإدارة الضريبية لتصريحه
موافق بشدة	0.49868	4.7857	وصل استلام التصريح الإلكتروني من طرف إدارة الضرائب يمثل وصل رسمي

التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس

			يوضح التزام المكلف بواجباته الضريبية ويستعمله في إثبات وضعيته
موافق	0.76636	3.9286	تقوم إدارة الضرائب بإرسال وصل الاستلام للمكلف عن طريق بريده الإلكتروني مبينا عليه تاريخ استلام التصريح

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول تمركزت حول درجة موافق بشدة لغالبية العبارات (8 عبارات من أصل 9)، بالتالي يمكننا القول بأن التصريح الإلكتروني يمثل آلية دعم لنظام الرقابة الجبائية لأنه يوفر التكاليف الموجهة لتغطية الطلب على النماذج الورقية لمختلف التصريحات الضريبية ويساعد في تخفيف الضغط على أعوان الإدارة الضريبية، لأنه يضمن الاستقبال الآلي للمكلف بالضريبة وتوجيهه والإجابة على مختلف استفساراته وتشكيل قاعدة بيانات رقمية تعريفية لكل مكلف يستخدم التصريح الإلكتروني وإمكانية العودة إليها في كل وقت تحتاج فيه الإدارة الضريبية معلومات عن مكلف معين.

2. المحور الثاني: نظام الرقابة الجبائية في ظل استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني

الجدول الموالي يوضح إجابات أفراد العينة على عبارات هذا المحور

الجدول 5: اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
موافق	0.95604	3.6071	التصريح الضريبي الإلكتروني يسمح بمراقبة جميع تصريحات المكلفين بالضريبة دون استثناء وتقادي الوقوع في السهو أو نسيان لأحد التصريحات
موافق بشدة	0.49735	4.6071	عند استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني يتم حفظ جميع التصريحات آليا مما يقضي على مشكلة ضياعها أو إتلافها مما يضمن مراقبتها بنسبة أكبر
موافق بشدة	0.51819	4.7500	في ظل التصريح الضريبي الإلكتروني يتم إنشاء رقم تعريفى خاص بكل مكلف ويصنفه آليا مما يسهل عملية مراقبته لاحقا
موافق	0.83571	3.4286	الاعتماد على التصريح الضريبي الإلكتروني يساعد على توحيد إجراءات الرقابة الجبائية وتبسيطها مما يساهم في رفع فعالية نظام الرقابة الجبائية
موافق بشدة	0.50918	4.5000	استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني يخفف العبء على أعوان الإدارة الضريبية مما يجعلهم يركزون أكثر في عملية الرقابة الجبائية
موافق	0.66269	3.9286	عند استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني تصبح المعلومات المعتمد عليها لإجراء التحقيقات الجبائية أكثر دقة وشفافية ومصداقية بالتالي تكون عملية الرقابة أكثر فعالية

التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس

موافق بشدة	0.00000	5.0000	التصريح الضريبي الإلكتروني متوفر ومتاح طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك العطل والأعياد وغيرها بالتالي يساعد في استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية
موافق بشدة	0.50918	4.5000	التصريح الضريبي الإلكتروني يساعد في زيادة حصيلته الإيرادات الجبائية الناتجة عن عملية الرقابة الجبائية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني كان متباينا بين موافق وموافق بشدة، وهذا يدل على أن التصريح الضريبي الإلكتروني يسهل عمل نظام الرقابة الجبائية خاصة من حيث زيادة سرعته والحفظ الجيد للبيانات وضمان عدم ضياعها أو إتلافها كما هو الحال في التصريح الورقي المعرض لنسبة عالية من التلف،

كما لاحظنا إجماع جميع أفراد الدراسة بدرجة موافق بشدة بنسبة 100 % على العبارة رقم 7 والتي مفادها أن: التصريح الضريبي الإلكتروني يساعد في استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية، وهذا ما يساعد في رفع حصيلته الإيرادات الضريبية المسترجعة من مختلف عمليات الرقابة الجبائية ويرفع من كفاءة نظام الرقابة الجبائية في التصدي لعمليات الغش والتهرب الضريبي.

خامسا: اختبار العلاقة بين متغيري الدراسة

للتأكد من وجود علاقة بين متغيري الدراسة ومعرفة طبيعتها وتحديد درجة الارتباط بينهما قمنا باستعمال معامل ارتباط بيرسون وكانت النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 6: معامل الارتباط بيرسون بين متغيري الدراسة

		محور 1	محور 2
محور 1	Corrélation de Pearson	1	,345°
	Sig. (unilatérale)		,036
	N	28	28
محور 2	Corrélation de Pearson	,345°	1
	Sig. (unilatérale)	,036	
	N	28	28

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (unilatéral).

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أن: قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل (التصريح الضريبي الإلكتروني) الممثل بالمحور الأول والمتغير التابع (نظام الرقابة الجبائية) الممثل بالمحور الثاني كانت

تساوي 0,345 وهي قيمة موجبة تنتمي للمجال [0-1] وهذا يعني وجود علاقة طردية بين متغيري الدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0,05 أي هناك ارتباط موجب بين استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني وزيادة فعالية نظام الرقابة الجبائية، لكنها علاقة ضعيفة نوعا ما لأن قيمة معامل الارتباط لم تصل لقيمة 0,5. ويمكن أن نفسر هذا بأن تفعيل نظام الرقابة الجبائية يحتاج إلى أساليب وآليات أخرى على غرار التصريح الضريبي الإلكتروني، بالتالي يمكن قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والتي مفادها أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني وزيادة فعالية نظام الرقابة الجبائية" لأن التصريح الضريبي الإلكتروني يعمل على استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية وهذا ما يساعد في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المسترجعة من مختلف عمليات الرقابة الجبائية ويرفع من كفاءة نظام الرقابة الجبائية في التصدي لعمليات الغش والتهرب الضريبي.

الخاتمة:

تعرفنا من خلال هذه الدراسة على التصريح الضريبي الإلكتروني كأحد الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لا يمكن الاستغناء عنه من طرف الإدارة الضريبية لتحسين أدائها ورفع جودة خدماتها العامة المقدمة للمكلفين بالضريبة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- * استعمال التصريح الضريبي الإلكتروني يساهم في تفعيل نظام الرقابة الجبائية، لأنه يعمل على استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية وهذا ما يساعد في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المسترجعة من مختلف عمليات الرقابة الجبائية ويرفع من كفاءة نظام الرقابة الجبائية في التصدي لعمليات الغش والتهرب الضريبي وهذا ما تم التأكد منه عن طريق الدراسة الميدانية بمركز الضرائب لولاية سوق أهراس؛
- * يمكن الاعتماد على التصريح الضريبي الإلكتروني كألية لدعم نظام الرقابة الجبائية لأنه يضمن سرعة معالجة المعلومة الجبائية إلى جانب شموله لجميع المكلفين بالضريبة؛
- * استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني يؤثر إيجابا على نظام الرقابة الجبائية لأنه يساهم في تقريب الإدارة الضريبية من المكلفين ويرفع من شفافية ودقة وصحة المعلومة الجبائية؛
- * استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني يقضي على البيروقراطية الإدارية؛

التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس

- * التصريح الضريبي الإلكتروني يسهل على المكلفين عملية إيداع تصريحاتهم الضريبية ويشجعهم على الالتزام الطوعي بالتصريح في الآجال القانونية؛
- * استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني يضمن الحفاظ السليم للتصريحات المودعة عبر الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ومراكز الضرائب؛
- * يساعد التصريح الضريبي الإلكتروني على تصنيف المكلفين حسب أهمية النشاط وحجم المداخيل المصرح بها؛
- * يخفف التصريح الضريبي الإلكتروني العبء على أعوان إدارة الضرائب مما يساعدهم على التركيز أكثر في عمليات الرقابة الجبائية.

توصيات الدراسة

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع التوصيات التالية:
- * تعميم عملية التصريح الإلكتروني على كافة مصالح الإدارة الضريبية لتشمل كافة المكلفين؛
- * تفعيل عملية الدفع الإلكتروني للضريبة عن طريق ربط قباضات الضرائب بمصالح البريد والبنوك الناشطة في الجزائر للاستفادة من بطاقات الدفع الإلكتروني؛
- * العمل على استكمال نظام المعلومات الجبائي ليشمل عمليات الرقابة الجبائية ومعالجة التصريحات الإلكترونية وبرمجتها للخضوع للرقابة آليا وتبليغ المكلف بذلك إلكترونيا أيضا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- مفتاح كريم، خصوصية الإثبات في المادة الجبائية، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط، 2016.
- محرز محمد عباس، المدخل للجباية والضرائب، ITCIS؛ الجزائر، 2010.
- فنيديس أحمد، الرقابة الجبائية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.
- عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي من خلال عملية الرقابة الجبائية على ضوء التشريع الجزائري والمقارن، دار الهدى، الجزائر، 2012.
- إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية "مدخل إداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- Hamini Ahmed, L'audit comptable et financier, édition Berti, Algérie, 2001.

- Jean Pierre Casimir, Les signes extérieurs de revenu, librairie d'université, Paris, 1979.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

موقع المديرية العامة للضرائب،

تاريخ الإطلاع <https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/presentation.html#teledeclarer>،

.2021/12/19